

كلمة الدكتور أجنس أبوم (*)

أودُّ أن أُعبّر عن تقديري لعنوان حوارنا، وهو: «نحو عالم مُتكامل»، وتقديري لهذا العنوان يرجع لأسبابٍ مختلفة، فهو تذكيرٌ مهمٌ لنا بأننا لا يُمكننا الدخولُ في انقساماتٍ بسيطةٍ، مثل الانقسامِ بين الشرق والغرب؛ ولأنه يُذكّرنا بأنَّ الأحداثِ والحوادثِ والحركاتِ التي تحدثُ في أيِّ جزءٍ من العالمِ تؤثرُ وتتأثرُ بما يحدثُ في الأجزاءِ الأخرى، وهذا ما نعنيه بالعولمة.

لذلك فإنني أتحدّثُ إليكم كامرأةٍ مسيحيةٍ من شرق إفريقيا، ومن كينيا على وجه التحديد، ولكنني على علمٍ كاملٍ بأنَّ ما يحدثُ في كينيا متأثرٌ في الأساسِ بالأحداثِ الجاريةِ في باقي إفريقيا وبالتنميةِ التي تحدثُ خارجَ قارّتنا. وحتى وقتٍ قريبٍ، كانت كينيا تُعتبرُ منارةً للتعايشِ الديني، ولكن كان -ولا يزال- لديها بعضُ المشاكلِ الأخرى.

ولكن فيما يتعلّق بالتعايشِ بين المُسلمين والمسيحيين معاً؛ كان يُنظر إليها من جانبٍ عدديٍّ من الدولِ الأخرى على أنها نموذجٌ إيجابيٌّ.

وعلى الرغمِ من وقوعِ التفجيراتِ الانتحاريةِ التي قام بها تنظيمُ القاعدةِ ضدَّ السفّارةِ الأمريكيةِ في عام ١٩٩٨؛ فإنّها كان يُنظرُ إليها في البداية على أنّ الأطرافَ الدّوليةَ خارجَ كينيا تقومُ بتصفيّةِ حساباتها على أرضنا. ولكن من الواضح أنّ هذه النّظرةَ تغيّرت بسببِ الأحداثِ الدّراميةِ التي حدثت في الأعوامِ الثلاثةِ السّابقة؛ حيث أدّى حصارُ «مركزِ وستغيت التجاري» إلى الوصولِ بكينيا إلى نظرةٍ مؤسّفةٍ مُفادها أنّ العنفَ الأهليّ الذي تحرّكه نزعاتٌ دينيةٌ وصلَ إلى الدّولة، وتعرّزت هذه النتيجةُ بالهجومِ المُروّعِ على «كُليةِ جامعةِ غاريسا»، بالإضافةِ إلى الهجماتِ المُستمرةِ التي ارتبطت بمجموعةٍ تُسمّى: «الشّباب». وقد أدّت هذه الأعمالُ الوحشيةُ إلى بناءِ جدارٍ في شمال كينيا.

والحقيقةُ: أنّ العلاقةَ بين المُجتمعاتِ المسيحيةِ والمُسلمةِ في كينيا كانت مُتوتّرةً في الأصلِ، فالتوزيعُ السّكانيُّ في كينيا - الذي يمثّلُ فيه المُجتمعُ المُسلمُ نسبةً تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة من نسبةِ السّكان، يتركّزون على وجهِ التحديدِ على طولِ السّاحلِ، وفي شمالِ شرقِ الدّولة- يعني بقليلٍ من المنطقِ أنّ المُجتمعَ المُسلمَ في كينيا يمثّلُ أنّ يشعرَ بتهميشِ الإسلامِ والمُجتمعِ المُسلمِ في الثّقافةِ الوطنيّةِ لكينيا، فالمناطقُ التي يسكنُ فيها المُسلمون تُعدُّ من أفقرِ المناطقِ في الدّولةِ ومن أقلّها تنميّةً. ويرى عددٌ من القادةِ المُسلمين أنّ هذا التباينَ ناتجٌ عن الفسادِ والظلمِ الذي تقومُ به الحكومةُ في نيروبي، والتي يُسيطرُ عليها المسيحيون.

ومن المُثيرِ للاهتمامِ معرفةُ أنّ كلّ ذلك عزّزته تصوّراتُ كلّ مجموعةٍ عن المجموعةِ الأخرى؛ حيث بُنيت هذه التّصوراتُ عبرَ فترةٍ غيرِ قصيرةٍ من الزّمنِ، وتأثرت بالتاريخِ المُشتركِ للمُجتمعيّن.

وينظرُ عددٌ من المسيحيين الكينيين للمُجتمع المسلم - على شواطئ الدولة، على وجه التحديد- على أنهم ليسوا كينيين أصليين بطريقةٍ أو بأخرى؛ حيث ينظرون إليهم على أنهم «عربٌ»، وتُعزِّزُ هذا التَّصورَ النُّصوصُ المدرسيَّةُ. كما يهتمُّ المسيحيون أيضاً بالتَّأكيدِ على دورهم في الكِفاحِ من أجلِ الاستقلالِ، وفي تعميرِ كينيا الحديثةِ.

وعلى الجانبِ الآخرِ: يتحدَّثُ المسلمونَ عن تاريخهم الطَّويلِ في التطويرِ الحضاري، والحضارةِ التي قدَّموها على امتدادِ الشَّواطئِ الكينيةِ، وفي بعضِ الأحيانِ يقولون: إنَّ أجدادَ المسيحيين في كينيا الحديثةِ لم يكونوا مُتحضِّرين، وكانوا يعيشونَ في الغابةِ.

كما يُشيرُ المسلمون دائماً إلى المسيحيةِ على أنَّها: الدِّينُ الأوروبي، ودِينُ المُستعمرين.

وبالتَّالي: يُنظرُ إلى الإسلامِ على أنه وكيلُ الحضارةِ الكينيةِ، ويُنظرُ إلى المسيحيين الكينيين على أنهم يسرون في نفسِ طريقِ أسيادهم المُستعمرين.

وبالتَّالي: يقومُ كلُّ مجتمعٍ بوصفِ نفسه على أنه: مؤسسُ كينيا، وبوصفِ المجتمعِ الآخرِ على أنه نو أصلٍ «أجنبيٌّ» عن الدولةِ.

وتُعزِّزُ هذه المفاهيمُ بالإجراءاتِ التي تقومُ بها الحكومةُ الحاليَّةُ، والتي يتَّهمُها المجتمعُ المسلمُ دائماً بأنها تعملُ لصالحِ المسيحيين. فمثلاً: تبينُ أنَّ الأوراقَ المطلوبةَ للحصولِ على الجنسيةِ الكينيةِ بالنسبةِ للمسلمين أكثرُ بكثيرٍ منها بالنسبةِ للمسيحيين.

كما يُعتبرُ وضعُ «محاكمِ القاضي» من المسائلِ المُسيطرةِ على الحياةِ المدنيَّةِ في العَقدِ الأخيرِ، وهذه المحاكمُ هي المحاكمُ الإسلاميَّةُ التي تنتظرُ في مسائلِ الأحوالِ الشَّخصيةِ والزَّواجِ والطلاقِ والميراثِ إذا كان كلُّ أطرافها مُعتنقين للدِّينِ الإسلاميِّ.

وعلى الرغمِ من أنَّي أريدُ طرحَ سؤالٍ-بصفتي امرأة- عن: هل ستكونُ حُقوقِي مُساويةً بشكلٍ كاملٍ لحقوقِ الرَّجلِ؟ فإنه يتعيَّنُ عليَّ الاعترافُ بأنَّ هذه المحاكمُ منصوصٌ عليها، باعتبارها جزءاً من الشَّكلِ الأساسيِّ للدستورِ منذ الاستقلالِ؛ حيث إنَّ الحقيقةَ أنَّ هذه المحاكمُ نصَّ عليها بشكلٍ خاصٍّ لتشجيعِ المسلمين المُسيطرين

على المناطقِ السَّاحليةِ على الموافقةِ على أن يكونوا جزءاً من كينيا.

ولكن من الحقائقِ المؤسفةِ أنَّ بعضَ القادةِ المسيحيين عرَّضوا موقفَ هذه المحاكمِ بصورةٍ غيرِ صحيحةٍ في مناقشاتِ التعديلاتِ الدستوريةِ في كينيا، مدَّعين أنَّ هذه المحاكمُ فكرةٌ جديدةٌ اضطرُّوا لها بسببِ السُّكانِ، بدلاً من الاعترافِ بدورها في تاريخِ استقلالِ كينيا.

وأصبحتْ زيادةُ التَّطرفِ والأصوليةِ أحدَ السِّماتِ البارزةِ للحياةِ في السنواتِ الأخيرةِ في المُجتمعاتِ المسيحيةِ والمُسلمةِ في كينيا.

والحقيقة المفجعة أنّ هجوم «وستغيت» -الذي حدث منذ ثلاث سنوات- كان حملة فعّالة للانضمام إلى حركة الشباب، حيث انضمّ الآلاف من المسلمين الكينيين إلى ميليشيا المجموعة. ومن المؤكّد أنّ هذا التجاوب يعكس الشعور بالغرابة والإقصاء الذي يشتهر به المجتمع المسلم تجاه المجتمع الكيني والحياة السياسية في كينيا. ولكنّ التطرف ليس مشكلة تخصّ المسلمين وحدهم؛ حيث يعلّق «وامبوغو نيامبورا» الخبير الأمني الكيني في جامعة ليدز في إنجلترا، قائلاً: يوجد تطرف مسيحي متّصل في كينيا؛ وهذا يساهم في زيادة عدم التسامح الديني في الدولة؛ ولذلك يجب علينا النظر إلى الأشياء كلّها معاً؛ لأنّه يبدو لي أنّ هناك شخصاً يحاول بكلّ جهده إشعال حرب دينية في الدولة.

كما يُعتبر انتشار العنصرية الجديدة في أوساط المجتمع المسيحي في كينيا وفي أجزاء أخرى في إفريقيا- أحد العوامل التي ساهمت في زيادة الشعور بالكرهية المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين؛ حيث تحتوي دائماً مجلّات العنصرية الجديدة - والتي يمكن إيجادها بكلّ سهولة في نيروبي- على شهادات من أشخاص متحوّلين إلى المسيحية، تربط بين الإسلام والأرواح الشريرة.

وفي المقابل: توجد الدّعوات المضادة في الشارع بالمجتمع المسلم الكيني، والمعروفة بـ«مهادارا» (المحاضرات)، والتي توفر إطاراً يحاول فيه المتحدّثون المسلمون تشوية النصوص المسيحية، عبر إعادة تفسير هذه النصوص لإثبات آرائهم.

وتقودني هاتان الظاهرتان إلى القول بأنّه يتعيّن على القادة الدينيين -سواءً أكانوا مسيحيين أم مسلمين- أن يكونوا أكثر شجاعة من ذي قبل؛ ففي بعض المناسبات قدّم هؤلاء القادة الدينيون نوعاً من الموافقة الخفية على ما يقوله وما يفعله أتباعهم، حتى وإن لم يكن ذلك دعماً مباشراً للهجوم على الأديان الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك: فإنّ العنصر الأساسي الآخر اللازم لتحقيق مستقبلٍ سلميٍّ حقيقيٍّ للشعب الكيني هو أنّه يتعيّن على القادة الدينيين التأكيد على أهمية التعليم، وبشكلٍ خاصّ: التعليم لمعرفة الآخر.

ولعلّ من الفوائد والثمار الناتجة عن الحركة المسكونية المسيحية في إفريقيا وجود ما يُعرف ببرنامج (PROCURA)، أي: برنامج العلاقات المسيحية المسلمة في إفريقيا. وعلى الرغم من انتشار هذا البرنامج المحترم جدّاً على نطاقٍ واسع في إفريقيا؛ فإنّه ليس من قبيل المصادفة أن يقع المقرّ الرئيسيّ له في كينيا. ولمدة تجاوزت ٥٠ عاماً، كان الهدف من البرنامج تشجيع المسيحيين على التعرف أكثر على جيرانهم المسلمين. وفي مناسبات عدّة، قدّم هذا البرنامج منصّة للأشخاص المتورّطين في أعمال عنفٍ لتعلّم كيفية التعامل بشكلٍ إيجابيٍّ بعضهم مع بعضٍ.

كما توجد جهة أخرى مختلفة تمامًا، ولكنها بنفس أهمية البرنامج السابق، وهي: مركز العلاقات المسيحية المسلمة في «إيست ليغ»، وهي منطقة فقيرة في نيروبي. وهذا البرنامج مدعوم من جامعة القديس بولس المسيحية في «ليمورو»، والهدف منه: التأثير على البيئة التي يوجد فيها، بسبب الفقر والجهل؛ لأن الأصولية الدينية والتوجهات المضادة لها نحو العنف يمكن أن تزداد وتكبر.

ما هي الرسالة التي تقدمها كينيا إلى هذا الاجتماع المهم للحوار وبناء السلام؟ أولاً: أن التكامل في عالمنا يمكن أن يعمل بشكل إيجابي أو بشكل سلبي، ونحن في كينيا- لا يمكننا تجنب آثار الصراعات والتوترات الموجودة خارج حدودنا، ومع ذلك يمكننا أيضاً تقديم قصص إيجابية تؤثر على العالم الأوسع.

ثانياً: من المؤكد أن التكامل الإيجابي ومسائل الهوية متشابكة؛ فبالنسبة لكثير من الناس في كينيا هناك رابط واضح بين الهوية الدينية والوطنية. وهذا يعني أن المسلم أو المسيحي والكيني يحتاجون لأن يفهم بعضهم بعضاً، وأنه يجب العمل على ذلك من جانب القيادتين المسيحية والمسلمة.

وثالثاً: لا يمكن أن تكون المشاكل المتعلقة بالدين والعنف بعيدة عن المشاكل الاقتصادية والبيئية والتعليمية؛ فالدين يتأثر بالفقر والحرمان، وفوق كل ذلك يتأثر بالجهل.

لذلك، إذا أردنا العمل للوصول إلى عالم متكامل؛ فإننا نحتاج إلى العمل على ذلك عبر نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل هذه العوامل.
